

قياس وتحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية في سعر الصرف الاسمي في تركيا للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)*

خالد حمادي المشهداني

فه ربه نك امين عبدالله

قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، موصل - العراق.

المستخلص

يعدّ سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية الذي يلعب دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية لكل دولة في مجال التجارة أو الاستثمار أو غيرها، إذ أهتم البحث باستقصاء أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في سعر الصرف الليرة التركية بالاعتماد على بيانات سنوية للبنك الدولي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)، وذلك من خلال تحديد أهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف الليرة التركية، وذلك بعدّة دالة في التغيرات معدلات التضخم، واجمالي الدين الخارجي، وسعر الفائدة قصير الاجل، وقيمة الصادرات، وقيمة الموجودات الاجنبية، واجمالي الانفاق الوطني بالاسعار الجارية، ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وقيمة الاستيرادات. وأستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير دالة سعر الصرف الليرة التركية، وأن الدراسة التطبيقية استخدمت اختبارات جذر الوحدة لأختبار أحتواء السلاسل الزمنية المعتمدة في هذه الدراسة على جذر الوحدة، من خلال اختبارات (Augmented Dickey-Fuller)، وأنه تم الاعتماد على اختبار (Jarque – Bera) لأختبار التوزيع الطبيعي للنموذج، واختبارات جودة النموذج منها اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية "LM" واختبار الإنحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء "ARCH". وذلك بهدف تحديد وتقدير النموذج القياسي لتحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية للدراسة على سلوك دالة سعر الصرف الليرة التركية. وخرج البحث بجملة من الاستنتاجات منها ان العلاقة طردية بين قيمة الاستيرادات وسعر الصرف الليرة التركية ويوجد علاقة عكسية بين الدين الخارجي واجمالي الانفاق ومعدل نمو الناتج المحلي مع سعر الصرف الليرة التركية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، اجمالي الدين الخارجي، قيمة الاستيرادات.

(*) بحث مستقل من رسالة الماجستير المعنونة بـ "قياس وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية في سعر الصرف لتجارب دولية مختارة للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨".

Measuring and Analyzing the Impact of Economic Variables on the Nominal Exchange Rate in Turkey Period (1990-2018)

Khaled H. Hammadi Almashhadany

Farhang Ameen Abdullah

Economic Dept., College of Administration and Economic,
University of Mosul, Mosul – Iraq.

Abstract

The exchange rate is considered one of the most important economic variables, which plays an important role in the external economic activities of each country in the field of trade, investment, or others. By determining the most important factors that affect the Turkish lira's exchange rate, as it is a function of changes in inflation rates, total foreign debt, short-term interest rate, export value, foreign assets value, total government spending or expenditure at current prices, and the growth rate of gross debt product (GDP), and the value of imports. The study used the ordinary least squares method to estimate the function of the Turkish lira exchange rate, and that the applied study used unit root tests to test whether the time series adopted in this study contain the unit root, through Augmented Dickey-Fuller tests, and that the Jarque test was relied upon. - Bera) to test the normal distribution of the model, and tests the quality of the model, including the correlation test between second-order errors (LM) and the conditional autoregressive test for the conditional variance of errors (ARCH). With the aim of identifying and estimating a standard model to analyze the impact of the economic variables of the study on the behavior of the Turkish lira exchange rate function, in addition to making some proposals. The research came out with a set of conclusions, including the vertical relationship between the value of imports and the exchange rate of the Turkish lira, and there is an inverse relationship among the external debt, total spending, and the growth rate of the domestic product with the exchange rate of the Turkish lira.

Key words: Exchange Rate, Total External Debt, The value of Imports.

المقدمة

تعد سياسة سعر الصرف اداة مهمة في ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، وقد تباينت الدول فيما بينها بتحديد النظم الخاصة والمعتمدة بتحديد اسعار الصرف لعملاتها بما يخدم سياستها الاقتصادية نحو التنمية الاقتصادية، ونظراً للدور المهم لسعر الصرف في التأثير في النمو الاقتصادي للبلد لابد من التعرف على العوامل المحددة لاتجاهات سعر الصرف، ومن ثم تحليل هذه العوامل وآثارها في تغيرات سعر الصرف، لضمان استقراره بما يضمن توفير بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي.

اهمية البحث:

وتأتي أهمية البحث من خلال التعرف على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر الصرف في تركيا، الامر الذي ينعكس في الاداء الاقتصادي للمستويين الداخلي والخارجي.

مشكلة البحث:

وتكمن مشكلة البحث في الاجابة على التساؤلات الاتية:

- ماهي المتغيرات التي تسهم في خلق تغيرات في سعر الصرف عبر الزمن في تركيا؟
- ماهي المتغيرات الأكثر تأثيراً في سعر الصرف في تركيا؟
- كيف يمكن ان نضع مقترحات لمتخذ القرار لضمان استقرار الصرف في الاسواق؟

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على محددات سعر الصرف في تركيا ومن ثم القيام بتحليل هذه المحددات والتعرف على اثارها للوصول الى تحقيق استقرارية سعر الصرف.

فرضية البحث:

وانطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك عوامل اقتصادية تتباين في تأثيرها في معدلات سعر الصرف في تركيا.

ومن أجل الالمام بمختلف الجوانب المتعلقة باقتصاديات سعر الصرف فقد تضمن البحث مبحثين: الأول تناول الجانب النظري مدخل مفاهيمي في سعر الصرف وتضمن أهمية سعر الصرف، وظائف سعر الصرف، نظم سعر الصرف، وأما الجانب الثاني التطبيقي فيشمل توصيف وتحليل الانموذج القياسي لمحددات سعر الصرف في السوق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨ والمتمثل في سعر الصرف الاسمي بعدّه المتغير التابع ومجموع المتغيرات المستقلة المتمثلة بكل من معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، سعر الفائدة قصير الاجل، قيم الصادرات، قيم الاستيرادات، الدين العام والنقد الاجنبي معتمدين على البيانات المستقاة من مصادرها الرسمية لسلسلة زمنية مداها (٢٨) سنة وقد خرج البحث بجملة من النتائج والمقترحات التي تقدم لمتخذ القرار.

المحور الاول

١-١ مدخل مفاهيمي في سعر الصرف

هناك عدة مفاهيم يمكن من خلالها التعرف على مفهوم سعر الصرف وانواعه:

١-١-١ مفهوم سعر الصرف Exchange Rate:

لكل دولة عملتها الخاصة والتي تتخذها للتعاملات المحلية وهي النقود التي يتم اتخاذها كوسيلة لبيع وشراء السلع والخدمات فضلاً عن العملات الأجنبية الأخرى وتعد إحدى وظائف النقود [1].

ويسهل المعاملات الدولية بين مختلف دول العالم من خلال الربط بين الإقتصاد المفتوح وكل اقتصادات العالم من خلال الأسعار والتكاليف الدولية [2].

ويعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة محلية مقابل سعر العملات الخارجية [3].

ويقول جيمس أنجرام الإقتصادي المشهور: إن سعر الصرف يعد كقاموس الكلمات لترجم من خلاله الأسعار كافة من عملة أجنبية الى عملة محلية وبالعكس [1].

كما عرّف سعر الصرف بأنه مقدار من الطلب والعرض على العملات الأجنبية والذي يؤدي الى تحقيق التوازن في ميزان الحساب الجاري [4].

كما يعدّ سعر الصرف بأنه ثمن العملة المحلية مقابل النقد الاجنبي، أي سعر النقد المحلي مقابل النقد الاجنبي [5].

معنى هذا أن سعر الصرف هو عبارة عن نسبة مبادلة العملة المحلية بالعملات الأجنبية [6].

وتظهر الحاجة لسعر الصرف بعدّه الاداة التي يمكن للشركات والدول المستوردة أن تسدد قيمة السلع المستوردة بعملة البلد المصدر لتتم عملية التبادل السلعي، وكانت تعد وسيلة لتوفير عملية مبادلة للسلعة المحلية بالسلع الأجنبية بين الشركات والدول فضلاً عن حاجة الافراد في التنقل بين الدول لأي غرض كان.

كما تعدّ قيمة العملة من الأدوات المهمة لكل الدول وخاصة في التعاملات التجارية الخارجية ويجب على كل الدول ان تقيم سعر صرف عملتها مقابل سعر صرف العملات الاخرى لمعرفة القوة الشرائية لعملتها ليكون معياراً للقوة الشرائية لعملات كل الدول [7].

ويرى الباحث أن سعر الصرف هو سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في فترة زمنية محددة وفي حالة التعاملات التجارية الخارجية بين تلك الدولة والعالم الخارجي تتحدد قيمة العملة بالكميات المعروضة و المطلوبة لتلك العملة. ويطلق على سعر الصرف احياناً بسعر التحويل وهو تحويل سعر عملة محلية Domestic Currency بسعر عملة اجنبية Foreign Currency.

١-٢ أهمية سعر الصرف في الإقتصاد (The importance of the Exchange Rate in the Economy)

تظهر أهمية سعر الصرف عندما يربط الإقتصاد المحلي بالإقتصادي العالمي عبر المستويين الكلي والجزئي وعبر ثلاثة أسواق وهما سوق عوامل الإنتاج، والأسواق المالية وسوق السلع.

مثلاً ترتبط اسعار سلعة معينة في الإقتصاد المحلي مع سعرها في اقتصاد العالمي ويساعد أيضاً في قياس قدرة اقتصاد معين على المنافسة في الأسواق العالمية [8].

وتحدد أيضاً أهمية سعر الصرف عبر اسهامه في تحقيق الاهداف الإقتصادية الكلية في التوازن الإقتصادي الداخلي والخارجي ولتحقق النمو الإقتصادي، كما أن دراسة سعر

الصرف تساعد في الاهتمام بالإجراءات التي تؤدي الى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الاخرى[9].

كما أن لسعر الصرف أهمية في تحديد قيمة السلع والخدمات المحلية لدى التجار والمستثمرين الأجانب إذ أن استقرار سعر الصرف يعكس أحد مؤشرات الاستقرار الإقتصادي للبلد[10].

فضلاً عن ذلك فإن لسعر الصرف دوراً مهماً في الأنشطة الاقتصادية الدولية وهذا من الناحية التجارية والاستثمارية والخدمية، ويحتل سعر الصرف مركزاً محورياً من جانب السياسة النقدية بسبب استخدام سعر الصرف كمؤشر أو أداة تقيس تنافسية اقتصاد الدولة كما يؤثر سعر الصرف في القطاع المصرفي ولهذا القطاع دوراً أساسياً في الاقتصاد والاعمال في كل دول العالم[7].

إذ انه يعمل على استقرار الاسعار المحلية وزيادة النمو ايضاً والاستخدام الكامل داخلياً، وفي التوازن الخارجي يعمل سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات من خلال التوافق بين الصادرات والاستيرادات[11].

ويؤثر سعر الصرف بمجمل الاسعار ومعدلات التضخم التي تبين نسبة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات النمو، وهو ركن اساسي من اركان السياسة الاقتصادية كما يؤثر في معدلات البطالة والاستقرار الاجتماعي، ويعدّ سعر الصرف انعكاساً للتوازنات في الهيكل الاقتصادي وفي اختلافاته[12].

وأخيراً فإن دراسة سعر الصرف تهدف الى البحث عن الوسائل والاجراءات التي من شأنها ان تؤدي الى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية[13].

١-١-٣ نظم سعر الصرف (Exchange Rate Regimes):

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

يطبق هذا النظام في الدول التي تعتمد على قاعدة الذهب عندما تربط قيمة العملة المحلية بوزن معين من الذهب، وتحتفظ كل دولة بسعر ثابت بالنسبة للذهب تشتري وتبيع به، وهكذا يتحقق السعر الثابت للعملات المختلفة بعضها مع بعض، وفي ظل قاعدة

الذهب لا يتغير سعر الصرف ويبقى ثابتاً والسبب هو عندما يرتفع ثمن عملة معينة فالأفراد يشترون الذهب ثم يبعونه للدولة مقابل تلك العملة مما يؤدي الى اعادة ثمن العملة الى الأصل. مع تواجد نقطة خروج و نقطة دخول للذهب وهذا عندما يتغير سعر الصرف داخلها اي لا يوجد ثبات مطلق لسعر الصرف[14].

في حالة الدول ذي الإقتصاديات المفتوحة الصغيرة التي تعتمد على نظام سعر الصرف الثابت للسياسة النقدية فيها غير فعالة التأثير على النشاط الإقتصادي اي أن دور البنك المركزي محدودة التأثير في اسعار الفائدة، فعندما تقرر دولة معينة أن تستخدم سياسة نقدية توسعية لغرض انتقال الإقتصاد المحلي الى التشغيل الكامل وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة المحلي مقارنة بسعر الفائدة العالمي ونصل بذلك الى أمرين أساسيين:

أولاً: زيادة الاستثمار المحلي.

ثانياً: زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

فعند ثبات سعر الصرف هذا سيؤدي الى اختلال في ميزان المدفوعات وخروج رأس المال الأجنبي يؤدي هذا الى اختلال في ميزان العمليات الرأسمالية بسبب انخفاض هامش سعر الفائدة (وهو الفرق بين سعر الفائدة المحلي وسعر الفائدة العالمي في الأسواق العالمية) مقارنة بهوامش الدول الاخرى ويؤدي هذا الى جذب رؤوس الأموال الى تلك الدول وسوف يزيد هذا الاختلال.

ومن خلال أولاً وثانياً يحدث اختلال في ميزان المدفوعات وهو عنصر لنزف احتياطات الدول من النقد الأجنبي وفي حالة اعتماد البنك المركزي على نظام سعر الصرف الثابت سيؤثر ذلك بشكل سلبي على صافي الموجودات الأجنبية Net Foreign Assets (NFA) وعلى القاعدة النقدية ايضاً[15].

ولهذا النظام مزاياه منها يسعى هذا النظام الى استقرار الاسعار في داخل الدولة، وإن آلية تغيير الاسعار تعتمد على كمية الذهب وكمية النقود المتداولة.

أما من سلبيات هذا النظام أن الكميات المستوردة تؤدي الى حدوث التضخم داخل البلد المستورد، وهذا النظام يعمل على حرمان الدولة من اتباع سياسة نقدية[16].

وكذلك من سلبيات هذا النظام أن الدولة تفقد أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية لتصحيح الميزان التجاري ويصعب التحكم بها.

ثانياً: نظام سعر الصرف المرن (المتقلب)

في هذا النظام تحدد قوى العرض والطلب سعر العملة مثل السلع الأخرى وهذه العملة المحددة لا تكون بمعيار دولي كالذهب.

وفي ظل هذا النظام يقع العبء الأكبر على السلطات النقدية لتوفير الحجم اللازم من النقود لمتطلبات النشاط الإقتصادي والتوسع في الموارد الإقتصادية في الإقتصاد القومي وصولاً الى مستوى التوظيف الكامل مع امكانية الوصول الى حالة التضخم، كل هذا يحدث عندما يعطي هذا النظام الحرية لصانعي السياسات في الاختيار الملائم منها للإقتصاد المحلي وبهذه الطريقة يمكن أن تتعرض السلطات النقدية لضغوط سببها توسع في الاصدار النقدي بدلاً من ضغط الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب [14].

افضل هدف يمكن الوصول اليه في هذا النظام هو الاستقرار الداخلي للتوظيف والانتاج والاسعار وترك سعر الصرف يتغير تلقائياً ليحقق التوازن الخارجي.

وعندما يكون سعر الصرف مرناً يستوعب الصدمات ويدفع اجتياح القوى الانكماشية او التضخمية على الإقتصاد ولكن نظام سعر الصرف الثابت سينقل هذه الصدمات الى الإقتصاد الداخلي بمعنى أن سعر الصرف المرن يحمي الإقتصاد من الصدمات الخارجية [17].

وفي الظاهر ان تطبيق هذا النظام سيعمل على عدم تدخل السلطات النقدية والمالية اي يتحدد سعر الصرف وفق قوة السوق وهذا صحيح بشكل عملي لأنه ليس من المعقول أن لا تتدخل الدولة في مصير استقرارها الإقتصادي وتتركه يتحدد وفق قوى العرض والطلب لأن سعر الصرف من المسائل المهمة في انعكاس مستويات النشاط الإقتصادي مما يؤدي الى اتخاذ الاجراءات من قبل السلطات النقدية والمالية للتأثير على سعر الصرف ولتجنب الآثار الضارة ويفرق الاقتصاديون بين نوعين من التعويم وهما:

١- سعر الصرف المعموم النظيف:

لا تتدخل السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف ويتحدد بقوى العرض والطلب في السوق الأجنبي وينشأ ما يعرف بإسم اموال موازنة الصرف بتخصيص ارصدة مناسبة من الاحتياطات النقدية ومن الذهب. وتتدخل السلطات النقدية بتلك الأموال الى اسواق الصرف الأجنبي بشكل بائع أو مشتري لحماية قيمة العملة الخارجية من التغيرات التي تحدث بسبب عمليات المضاربة.

٢- سعر الصرف المعموم غير النظيف:

في هذا النظام تتدخل السلطات النقدية في اسواق الصرف الاجنبي بشكل بائع أو مشتري بهدف التأثير على قيمة عملتها وعندما تدخل بشكل بائع للعملة الوطنية تهدف الى زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها لزيادة الطلب على تلك العملة، وعندما تدخل بشكل مشتري تهدف الى زيادة الطلب عليها لترتفع قيمة تلك العملة وعدم هروب رؤوس الأموال الى الخارج حتى اذا كان ميزان المدفوعات في حالة كونه فائض [18].

ثالثاً: نظام التعويم في ظل النطاق

في هذا النظام يتقلب سعر الصرف بحدود معينة وهذا النطاق المحدود سيكون فيه سعر الصرف ثابت بالنسبة لعملة معينة او عملات معينة اخرى ويوجد لهذا النظام مصداقية ومرونة في نفس الوقت، والمستثمرون بهذا النظام يؤشرون التوقعات المستقبلية وهذه التغيرات في حدود معين تساعد على امتصاص الصدمات.

رابعاً: نظام النطاق المنزلق:

لا يوجد في هذا النظام اتفاق في السلطة حول بقاء سعر الصرف متعادل لوضع معين ولكن سيكون هذا المعدل وفق تعديلات الدوري ووفق المنافسة الدولية، هذا النظام يبعد تلك الدول التي لديها معدلات تضخم مرتفعة مقارنة بمعدل التضخم العالمي، ويعد هذا النظام غير مفيد للتطبيق مقارنة بالنظم الاخرى.

خامساً: نظام النطاق الزاحف

يتقلب سعر الصرف في هذا النطاق بشكل مستمر ولكن بحدود معينة وتكون المرونة في سعر الصرف وفق تلك الحدود وغالباً ما يكون (5%) وتتحدد المرونة من

خلال الخبرة التاريخية او بالنظرة التنبؤية المستقبلية لمعدل التغيير وفي كلا الحالتين يُعتمد على معدل التضخم، الحالة الأولى بالاعتماد على فروق معدلات التضخم السابقة وفي الثانية يعتمد على معدل التضخم المتوقع او المستهدف للفترة المقبلة.

ويوجد هذا النظام في الدول ذي معدلات التضخم المرتفعة ومن دون القيام بتعديلات كبيرة في سعر الصرف ومن نواقص هذا النظام هو خطورة اختيار المؤشر أو صعوبته والذي يتحدد من خلاله معدل التغيير.

سادساً: التثبيت الزاحف

وهو نظام بين نظامين الثابت والمرن وهو موجود في تلك الدول التي يوجد لديها معدلات تضخم ملحوظة مقارنة بمعدل التضخم لدى شركائها التجاريين، ويتعدل سعر الصرف بشكل مستمر (دوري) ولكن بمعدلات صغيرة بناء على معايير مختارة أو فروق في معدلات التضخم ويعلن مسار التعديل مسبقاً. ولا يوجد هذا النظام في الدول التي تتبنى التقييم المغالي فيه لسعر الصرف الحقيقي ويساعد التجار والافراد في تلك الدول في بناء التوقعات المستقبلية[19].

سابعاً: نظام الرقابة على الصرف

بعد الحرين العالمية الاولى والثانية والازمات الإقتصادية الكبيرة لجأت كثير من الدول الى نظام الرقابة المباشرة على الصرف وبالأخص البلدان الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لتحقيق التوازن (المساواة) بين الصادرات والواردات ومن خلال هذا النظام عليه أن يتحقق التوازن بين عرض وطلب الصرف الأجنبي بطريقة تحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، في توازن لا يمكن ان يكون في حالة الاعتماد على حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت ولا يمكن ان يحدث عن طريق تقلبات سعر الصرف كما في نظام سعر الصرف المتقلب (المرن) ويكمن هنا في حالة التدخل المباشر للدولة في عمليات العرض والطلب، ولا يعتمد هذا النظام على التغييرات في الأثمان لتحقيق التوازن انما يتدخل مباشر في عملية العرض والطلب لتحقيق التوازن ولكن قد يؤثر هذا التوازن على الأثمان والدخول[14].

تم الملاحظة أن الدول التي أن يتقلب فيها سعر الصرف بشكل تلقائي قد يظهر اثاراً سلبية للاقتصاد القومي لذلك تبينوا الاخذ بنظام الرقابة على سعر الصرف بشكل مباشر

ويتحدد سعر الصرف من قبل السلطات النقدية وتتدخل بعمليات العرض والطلب على العملات [20].

وتستخدم الدولة هذا النظام لتحقيق الاستقرار الإقتصادي في كثير من الحالات مثلاً عند هروب رؤوس المال يجب على الدولة أن تتدخل بشكل مباشر وهذا النظام يساعد أيضاً على استقرار سعر الصرف للسيطرة وعلى العلاقات الخارجية للدول [21].

واجه هذا النظام بعض الانتقادات منها أنه يُقيد حركة السوق ويؤثر على تحقيق توازن الإقتصاد المحلي مع الإقتصاد الخارجي، وعدم نجاح السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الملائم للعملة يؤثر على الإقتصاد المحلي، وهذا الانتقاد أدى إلى أن تتخلي بعض الدول عن هذا النظام إلا أن بعض الدول النامية تعتمد عليه لأنه نظام ملائم لتحقيق إستقرار أسعار الصرف فيها [22].

وهناك هدف آخر من هذا النظام وهو الرقابة على الصرف المالي، وهو الحصول على الاموال المتبقية من خلال عملية الشراء بسعر رخيص وبيعها بسعر أعلى والفرق يصبح ربحاً ادارياً ولهذا الهدف عواقب وخيمة وهو عند توسيع هامش الربح لدى الدولة فإنه يؤدي إلى فتح الباب للسوق السوداء Black Market وللعملات الأجنبية أن تؤثر في سعر الصرف وترى ان البلدان المتقدمة تستخدم انظمة الصرف الحرة والدول ذات الإقتصاديات النامية والمختلفة تطبق انظمة الصرف المقيد [23].

ثامناً: نظام سعر الصرف المتعدد

تعتمد الكثير من الدول على نظام سعر الصرف المتعدد لتخفيف تأثير التقلبات الكثيرة في أسعار المواد الأولية على الاقتصاد الوطني وتعديل ميزان المدفوعات، ومن خلال توجيه التجارة الخارجية، ويقوم هذا النظام بتحديد سلسلة من اسعار الصرف للعملة الوطنية مقابل كل العملات الأجنبية بهدف بيع وشراء السلع المختلفة بأسعار مختلفة وطرق متعددة من المنتجين والمستهلكين وفق أهمية كل سلع في الاقتصاد الوطني [24].

المحور الثاني

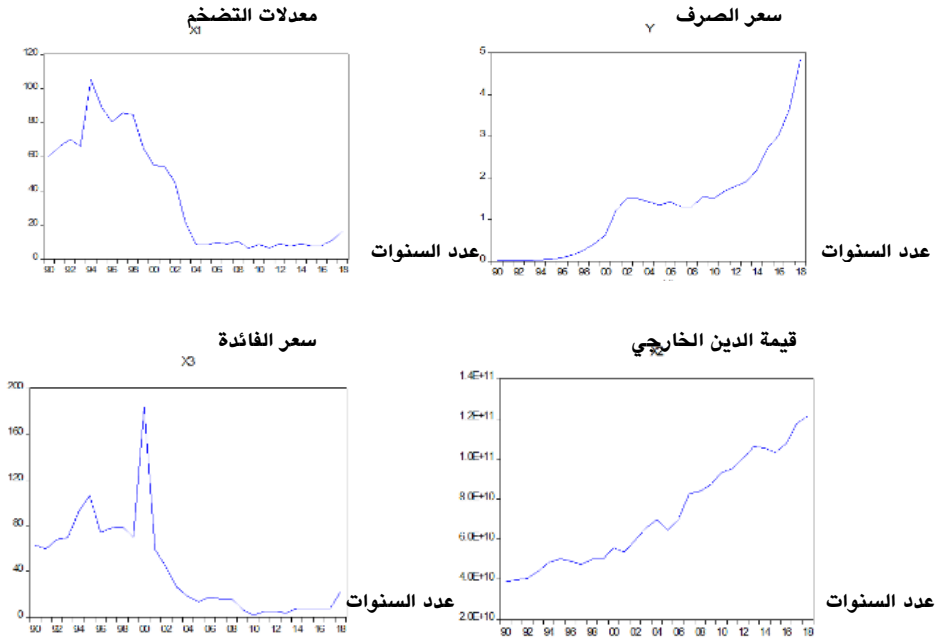
٢- الجانب العملي: سنتناول في الجانب العملي دراسة تغيرات سعر الصرف في تركيا كميًا للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨) بعد التعرف على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد التركي:

٢-١ المؤشرات الاقتصادية في تركيا:

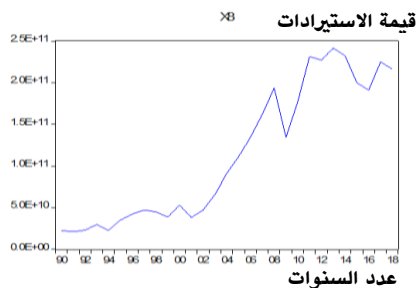
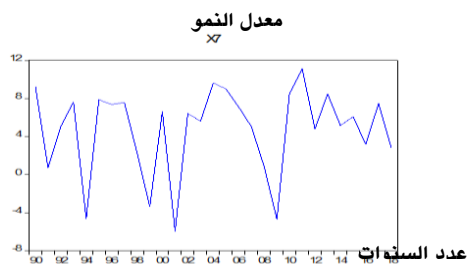
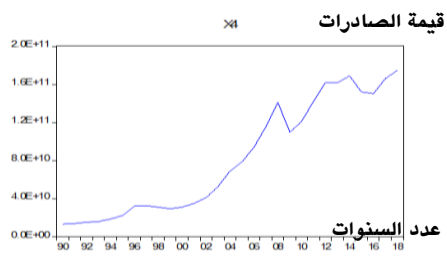
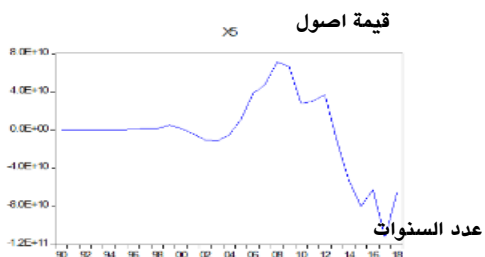
تتربع مراكز الصناعة والتجارة التركية حول مدينة إسطنبول وفي باقي المدن الكبرى وخاصة في الغرب، وهناك فرق كبير في مستوى المعيشة والحالة الاقتصادية بين الغرب الصناعي والشرق الزراعي إذ يعدّ القطاع الزراعي أكبر قطاع من حيث تشغيل العمالة، إذ تبلغ النسبة حوالي (40%) من مجمل قوى العمل في البلاد ولكنه ينتج ما نسبته حوالي (12%) فقط من الناتج القومي. وبالنسبة للقطاع الصناعي ينتج حوالي (29.5%)، وقطاع الخدمات حوالي (58.5%) من الناتج القومي لتركيا. ويعمل في قطاع الصناعة (20.5%)، وفي قطاع الخدمات (33.7%) من مجمل عدد الأيدي العاملة. وفي عام ١٩٨٢ دخلت تركيا مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، ركزت فيها الدولة على الصادرات وأزالت القيود على الواردات وفتحت الباب للاستثمار الأجنبي. قامت الحكومة في السنوات الآتية بتشجيع خصخصة القطاع العام ودعمت القطاع الخاص. وعانت تركيا في السنوات ١٩٩٤ و١٩٩٩ و٢٠٠١ أزمات اقتصادية حادة مما أدى إلى انهيار الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير. إذ ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة على انهيار الحكومات عدة مرات، وفي عام ٢٠٠٤ ولاول مرة تم خفض نسبة التضخم من (150%) عام ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى (9.4%) عام ٢٠٠٤، أدى هذا إلى تحسن الاقتصاد تدريجياً ونمت ثقة المستثمرين بالتعديلات التي أقرتها الحكومة وزاد الأمل في دخول البلد إلى الاتحاد الأوروبي كعضو كامل بعد حصولها رسمياً على صفة دولة مرشحة للانضمام عام ١٩٩٩. بدأ تطبيق تداول العملة الجديدة الليرة التركية الجديدة (Yeni Türk Lirası) منذ الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، لكي تحل تدريجياً محل العملة القديمة (الليرة التركية). بلغ الناتج القومي بالنسبة للفرد (4172) دولار أمريكي في ٢٠٠٤ وارتفع إلى (10106) دولار عام ٢٠١٠، بلغ الناتج القومي حوالي (735.264) مليار دولار أمريكي في ٢٠١٠، ونسبة الدين الخارجي بلغت

(134.4) مليار دولار في عام ٢٠٠٢. واصبحت تركيا على وشك تسديد ديونها لصندوق النقد الدولي قبل عشرة أعوام إذ كانت ديونها (25.6) مليار دولار، ولم يبق غير (5.5) مليار دولار من هذه الديون. وتصنف تركيا ضمن الأسواق الناشئة التي تتميز باقتصاد ديناميكي ومتنوع وزيادة عدد سكانها وارتفاع نسبة الشباب فيها ونجحت تركيا بتخفيض نسبة البطالة إلى (9.1%) وهي دون المتوسط لدول الاتحاد الأوروبي. النتائج التي حصلت باقتصاد تركيا نتيجة نموها الإقتصادي وتقليصها عدد العاطلين عن العمل رفع من قيمتها لتتخذ مكانتها ضمن أفضل الدول الأوروبية.

ويمكن توضيح اتجاه المؤشرات المستخدمة في الدراسة في تركيا بالشكل الآتي:



أ- اتجاه المتغيرات الاقتصادية في تركيا للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)



ب- اتجاه المتغيرات الإقتصادية في تركيا للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

المصدر: البنك الدولي <https://data.worldbank.org>

الشكل (١)

الجدول (١)

محددات سعر الصرف في تركيا للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨) (مليون دولار)

سنوات	سعر الصرف Y	التضخم X1	دين الخارجي X2	سعر الفائدة X3	صادرات X4	إجمالي X5	إجمالي الإنفاق الوطني X6	نمو X7	واردات X8
1990	0.00261	60.3039	38870339195	62.72	1.3E+10	4342951.419	1.5684E+11	9.266146671	22453000000
1991	0.00417	65.9786	39828826640	59.87	1.4E+10	13053061.65	1.597E+11	0.720279036	20947000000
1992	0.00687	70.0761	40462716154	67.77	1.5E+10	36304767.75	1.68355E+11	5.035634939	22942000000
1993	0.01098	66.0938	44063719966	69.63	1.6E+10	43909514.69	1.95943E+11	7.651265203	29655000000
1994	0.02961	105.215	48436753456	92.04	1.8E+10	207036778.2	1.34487E+11	4.668147364	22524000000
1995	0.04585	89.1133	50317002774	106.31	2.2E+10	470027500.1	1.80445E+11	7.878266876	35089000000
1996	0.0814	80.4122	49199186166	73.99	3.2E+10	780339450.5	1.87626E+11	7.379664474	42331000000
1997	0.15187	85.6694	47448206111	78.04	3.2E+10	1595975860	2.00146E+11	7.577663644	47158000000
1998	0.26072	84.6413	50008216178	78.97	3.1E+10	1758453303	2.73365E+11	2.308213468	44779000000
1999	0.41878	64.8675	50143296288	69.97	2.9E+10	5107253048	2.56524E+11	-3.389304887	38802000000
2000	0.62522	54.9154	55736411678	183.2	3.1E+10	1638489948	2.81442E+11	6.640061121	52882000000
2001	1.22559	54.4002	53691106818	59	3.5E+10	-3871484310	1.9273E+11	-5.962310755	38092000000
2002	1.50723	44.9641	59605388720	44	4.1E+10	-1.0294E+10	2.34941E+11	6.430278636	47109000000
2003	1.50089	21.6024	65585464344	26	5.2E+10	-1.1422E+10	3.15304E+11	5.608255095	65883000000
2004	1.42554	8.59826	69775446875	18	6.9E+10	-5200650166	4.15376E+11	9.644322585	91271000000
2005	1.34358	8.17916	64436027297	13.5	7.9E+10	11444790289	5.18479E+11	9.009853307	1.114445E+11
2006	1.42845	9.59724	69901752003	17.5	9.4E+10	38354286446	5.79303E+11	7.109703427	1.34672E+11
2007	1.30293	8.75618	82687731716	15.96	1.2E+11	48148025222	7.08522E+11	5.03045759	1.6221E+11
2008	1.30152	10.4441	83916502475	15.63	1.4E+11	71363738857	7.96836E+11	0.845251454	1.93823E+11
2009	1.54996	6.25098	87184897956	6.5	1.1E+11	66799093238	6.49718E+11	-4.70446591	1.34494E+11
2010	1.50285	8.56644	93280799218	1.63	1.2E+11	27965423630	8.10483E+11	8.487372139	1.77317E+11
2011	1.67495	6.47188	95225327623	5	1.4E+11	30524454311	9.003E+11	11.11349557	2.31552E+11
2012	1.796	8.89157	1.0019E+11	5	1.6E+11	36956024538	9.16899E+11	4.789940281	2.27315E+11
2013	1.90377	7.49309	1.06279E+11	3.5	1.6E+11	-1.1553E+10	1.00579E+12	8.491309299	2.41706E+11
2014	2.18854	8.85457	1.05469E+11	7.5	1.7E+11	-5.308E+10	9.70464E+11	5.166690718	2.32519E+11
2015	2.72001	7.67085	1.03283E+11	7.25	1.5E+11	-8.0197E+10	8.82218E+11	6.085886616	2.00098E+11
2016	3.02013	7.77513	1.07727E+11	7.25	1.5E+11	-6.2408E+10	8.86634E+11	3.183831547	1.91053E+11
2017	3.64813	11.1443	1.17895E+11	7.25	1.7E+11	-1.1284E+11	8.91131E+11	7.470866886	2.25114E+11
2018	4.82837	16.3325	1.21361E+11	22.5	1.7E+11	-6.5649E+10	7.79818E+11	2.82677612	2.16515E+11

المصدر: ١- البنك الدولي <https://data.worldbank.org>٢- صندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/external/arabic/index.htm>

٢-٢ تقدير وتحليل نتائج تركيا:

التحليل وتقدير العوامل المحددة لسعر الصرف في تركيا للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨

يعرض هذا الجزء من الدراسة تحديد العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لتركيا وسعر الفائدة القصير الأجل والموجودات الاجنبية والصادرات والاستيرادات ودين العام بأستخدام الاساليب القياسية الحديثة والتعرف على خصائص السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات ثم تطبيق اختبار الاستقرارية، فضلاً عن استخدام بعض اختبارات صلاحية النموذج القياسي المقترح مثل اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (M Test) واختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) واختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test).

١-٢-٢ توصيف متغيرات النموذج:

ان قيم المتغيرات المراد دراستها هي بالليرة التركية، إذ ان البيانات محل الدراسة والتي تم اعتمادها هي سنوية للمدة ٢٠١٨-٢٠٠٣. وسيتم التعبير عن هذه المتغيرات وفق الآتي:

١- (Y) سعر الصرف الموازي، وهو المتغير المعتمد الذي يتم تفسيره من خلال بعض المتغيرات التفسيرية.

٢- (x1) معدلات التضخم.

٣- (x2) الدين الخارجي.

٤- (x3) سعر الفائدة قصير الأجل.

٥- (x4) قيمة الصادرات.

٦- (x5) قيمه الاصول الاجنبية.

٧- (x6) اجمالي الانفاق الوطني.

٨- (x7) نمو الناتج الاجمالي.

٩- (x8) قيمة الاسترادات.

٢-٢-٢. ملخص نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية:

تم توضيح نتائج تحليل السلاسل الزمنية محل الدراسة لأختبار استقراريتها عبر الزمن من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة، وتحديد درجة استقراريتها باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع، والجدول رقم (٢) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات تركيا محل الدراسة.

الجدول (٢)

ملخص نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات جميعها خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨) في الإنموزج التركي

النتيجة	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة ADF	المتغيرات
	ADF عند مستوى معنوية ٥ %		
مستقرة عند الفرق الثاني	-3.595026	-5.108492	سعر الصرف الموازي (y)
مستقرة عند الفرق الاول	-1.955020	-2.022495	معدلات التضخم (x1)
مستقرة عند الفرق الاول	-3.595026	-5.661333	الدين الخارجي (x2)
مستقرة عند الفرق الاول	-3.587527	-7.662505	سعر الفائدة قصير الأجل (x3)
مستقرة عند الفرق الاول	-3.587527	-4.781233	الصادرات (x4)
مستقرة عند المستوى	-3.612199	-4.106492	أصول اجنبية (x5)
مستقرة عند الفرق الاول	-3.587527	-4.585540	الاجمالي الانفاق الوطني بالاسعار الجارية (x6)
مستقرة عند المستوى	-3.580623	-5.685759	معدلات النمو (x7)
مستقرة عند الفرق الاول	-3.587527	-5.328171	الاستيرادات (x8)

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج Eviews 10.

يتضح من الجدولين (١) و(٢) أنه وفق اختبار ديكي فولر الموسع ان السلاسل الزمنية للمتغيرات (معدلات التضخم، الدين الخارجي، سعر الفائدة قصير الأجل،

الصادرات، الاجمالي الانفاق الوطني بالاسعار الجارية، الاستيرادات) لا تعط درجة سكون متطابقة في المستوى، اي انها تحتوي على جذر الوحدة وأنها تصبح متطابقة بعد أخذ الفرق الاول لها. الامر الذي يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الاولى، أما بالنسبة للمتغيرات (الموجودات الاجنبية، معدلات النمو) فإنه يعطي درجة سكون متطابقة في المستوى. والمتغير (سعر الصرف الموازي) لا يعط درجة سكون متطابقة في المستوى ولا في الفرق الاول، اي انها تحتوي على جذر الوحدة وأنها تصبح متطابقة بعد اخذ الفرق الثاني لها.

٣-٢-٢ تقدير النموذج:

بعد الانتهاء من مرحلة التحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وتحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة وأعتماا النموذج الخطي في التقدير للحصول على معلمات دقيقة وغير متحيزة، تأتي خطوة صياغة النموذج الذي يأخذ الشكل الآتي:

$$DDY = F(Dx1, Dx2, Dx3, Dx4, x5, Dx6, x7)$$

□
□
□
□
□
□
□
□
□
□
□
□

الجدول (٣)

ملخص نتائج تقدير في الإنموذج التركي

Dependent Variable: DDY				
Method: Least Squares				
Date: 05/22/20 Time: 05:36				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX1	-0.001608	0.003106	-0.517496	0.6111
DX2	-1.97E-11	8.21E-12	-2.399741	0.0274
DX3	0.000805	0.000981	0.820313	0.4228
DX4	-3.95E-12	5.15E-12	-0.766801	0.4531
X5	-1.27E-12	8.74E-13	-1.449251	0.1645
DX6	-2.49E-12	7.38E-13	-3.366699	0.0034
X7	-0.027844	0.009861	-2.823531	0.0113
DX8	1.34E-11	4.78E-12	2.809000	0.0116
C	0.272367	0.085793	3.174706	0.0052
R-squared	0.630314	Mean dependent var		0.043655
Adjusted				
R-squared	0.466010	S.D. dependent var		0.210072
S.E. of				
regression	0.153510	Akaike info criterion		-0.648906
Sum				
squared				
resid	0.424174	Schwarz criterion		-0.216960
Log				
likelihood	17.76023	Hannan-Quinn criter.		-0.520466
F-statistic	3.836254	Durbin-Watson stat		2.416631
Prob(F-				
statistic)	0.008495			

المصدر: من عمل الباحثان بالإعتماد على برنامج Eviews 10.

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة أعلاه يتضح لنا ما يأتي:

١. بالنسبة لأختبار معنوية معادلة الانحدار لدالة سعر الصرف الموازي (Y) يلاحظ أن قيمة F-statistic المحسوبة جاءت مساوية لـ (3.836254) وهي قيمة جوهريّة عند

أي مستوى معنوية، وتؤكد ذلك قيمة الـ P-Value التي جاءت (0.008495)، وهو الامر الذي من خلاله نستطيع رفض فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة، القائلة بأن واحداً على الأقل من معاملات الانحدار يختلف معنوياً عن الصفر. وبالتالي جوهرية المعادلة ككل.

٢. يتضح لنا من قيمة معامل التحديد R^2 التي جاءت تساوي (0.63) أي أن (63%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو سعر الصرف الموازي (Y) ترجع إلى المتغيرات التفسيرية والمتبقي يعود إلى متغيرات لا يمكن قياسها أو أخطاء في التقدير.

١. قيمة إحصائية Durbin-Watson stat والتي بلغت (2.416631)، وهي قيمة قريبة من (2) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (المتغيرات العشوائية) وعليه ستقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة لكون فرضية العدم تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية.

٢. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي (Y) ومعدلات التضخم (X_1) ذات تأثير غير معنوي عند مستوى معنوية 5%، إذ بلغت قيمة المعلمة (-0.5174) وكانت غير معنوية من خلال اختبار t.

٣. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي (Y) الدين الخارجي (X_2) عند مستوى معنوية 5%، إذ بلغت قيمة المعلمة ($-1.97E-11$) وكانت معنوية من خلال اختبار t.

٤. وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي (Y) وسعر الفائدة قصير الأجل (X_3) ذات تأثير غير معنوي عند مستوى معنوية 5%، إذ بلغت قيمة المعلمة (0.000805) وكانت غير معنوية من خلال اختبار t.

٥. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي (Y) والصادرات (x_4) ذات تأثير غير معنوي عند مستوى معنوية 5%، إذ بلغت قيمة المعلمة ($-3.95E-12$) وكانت معنوية من خلال اختبار t.

٦. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي (Y) وأصول الاجنبية (X_5) ذات تأثير غير معنوي عند مستوى معنوية 5%، إذ بلغت قيمة المعلمة ($-1.27E-12$) وكانت معنوية من خلال اختبار t.

٧. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي (Y) والاجمالي الانفاق الوطني بالاسعار الجارية (x6) عند مستوى معنوية 5%، إذ بلغت قيمة المعلمة $(-2.49E-12)$ وكانت معنوية من خلال اختبار t.

٨. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي (Y) ومعدلات النمو (x7) عند مستوى معنوية 5%، إذ بلغت قيمة المعلمة (-0.027844) وكانت معنوية من خلال اختبار t.

٩. وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي (Y) والاستيرادات (x8) عند مستوى معنوية 5%، إذ بلغت قيمة المعلمة $(1.34E-11)$ وكانت معنوية من خلال اختبار t.

١٠. يفترض هذا الانموذج مجموعة من الفروض لعل أهمها:

– لا وجود لإرتباط ذاتي ما بين الأخطاء.

إذ يتبين من خلال الجدول (١) و(٤) أن قيمة F قد بلغت (0.697260) وهي ذات دلالة إحصائية غير معنوية إذ أن $\text{Prob.F} = 0.5125$ وكذلك بالنسبة إلى قيمة Chi-Square التي بلغت (2.164593) وهي أيضاً ليست معنوية إذ أن قيم الاحتمالية بلغت $\text{Prob. Chi-Squar} (0.3388)$. فإننا نقبل فرضية عدم القائلة بخلو النموذج المقدر من مشكلة ارتباط ذاتي.

الجدول (٤)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM في الإنموذج التركي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.697260	Prob. F (2,16)	0.5125
Obs*R-squared	2.164593	Prob. Chi-Square (2)	0.3388

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج 10 Eviews.

- ثبات التباين لحد الخطأ العشوائي.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٥) أن قيمة F قد بلغت (0.609862) وهي ذات دلالة إحصائية غير معنوية إذ أن Prob. F = 0.4425 وهي أكبر من (0.05%) وكذلك بالنسبة إلى قيمة Chi-Square التي بلغت (0.644311) وهي أيضاً ليست معنوية إذ أن قيم الاحتمالية بلغت Prob. Chi-Square = 0.4222 فإننا نقبل فرضية عدم ونرفض الفرضية البديلة، أي ثبات التباين لحدود الخطأ في النموذج المقدر.

الجدول (٥)

نتائج اختبار الإنحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء

ARCH في الإنموذج التركي

Heteroskedasticity Test: ARCH	
F-statistic	0.609862
Obs*R-squared	0.644311
Prob. F (1,24)	0.4425
Prob. Chi-Square (1)	0.4222

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج 10 Eviews.

- لا وجود لمشكلة التعدد الخطي.

لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة وفقاً لاختبار كلاين فان الارتباط المتعدد (تعدد الخطي) في حالة غير خطيرة عندما يكون مربع معامل الارتباط البسيط للمتغيرات المستقلة أصغر من معامل التحديد في الانموذج. وعندها وفقاً لاختبار كلاين تكون حالة التعدد الخطي غير خطيرة في النموذج ويمكن قبولها، والجدول رقم (٦) يوضح هذه الحالة إذ نلاحظ أن أعلى مربع معامل الارتباط في مصفوفة الارتباطات كان بين (DX7) معدلات النمو و (DX8) الاستيرادات ويساوي (0.64) وبالتالي فإن مربع أعلى معامل ارتباط بسيط في المصفوفة يساوي (0.40)، وهي أقل من قيمة معامل التحديد (0.63) لذلك يعدّ الانموذج مقبولاً من الناحية الإحصائية والإقتصادية والقياسية.

الجدول (٦)

العلاقة بين المتغيرات المستقلة وفق مصفوفة الارتباط في الإنموذج التركي

	DX1	DX2	DX3	DX4	X5	DX6	X7	DX8
DX1	1	0.008	0.078	0.006	-0.044	-0.246	-0.290	-0.110
DX2	0.008	1	0.268	0.298	0.014	0.313	0.138	0.335
DX3	0.078	0.268	1	-0.021	-0.023	0.142	0.322	0.152
DX4	0.006	0.298	-0.021	1	0.153	0.632	0.405	0.624
X5	-0.044	0.0148	-0.023	0.153	1	0.343	-0.149	0.146
DX6	-0.246	0.313	0.142	0.632	0.343	1	0.629	0.040
X7	-0.290	0.138	0.322	0.405	-0.149	0.629	1	0.640
DX8	-0.110	0.335	0.152	0.624	0.146	0.040	0.640	1

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج 10 EvIEWS.

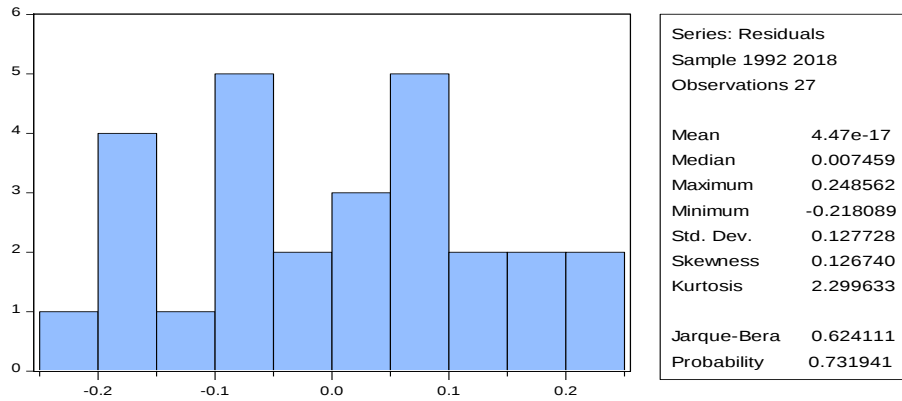
- التوزيع الطبيعي للبواقي.

ومن خلال اختبار Jarque – Bera يتبين أن القيمة الإحصائية (0.624111) أكبر من 5%، وبالتالي فإن قيمة $JB < \chi_a^2$ ، والشكل البياني أخذ

شكل الجرس لذلك سوف نقبل فرضية عدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً والجدول (٧-١) يوضح نتائج اختبار Jarque – Bera.

الجدول (٧-١)

نتائج اختبار Jarque – Bera في الإنموذج التركي



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج Eviews 10.

الاستنتاجات

تبين من خلال الأنموذج المتعدد لمحددات سعر الصرف في تركيا معنوية المتغيرات كل من:

- ١- اجمالي الدين الخارجي إذ بلغت قيمة معملة (1.97-) وبإشارة سالب إذ ان زيادة الدين الخارجي تؤثر سلباً في سعر الصرف.
- ٢- الانفاقات الوطني بلغت قيمة معملة (2.49-) بإشارة سالبة وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية إذ أن زيادة الانفاق تؤثر سلباً في سعر الصرف.
- ٣- أما علاقة معدل نمو الناتج الاجمالي لسعر الصرف فبلغت قيمة معملة المتغير (-0.027) إذ أن ارتفاع معدلات النمو في الانتاج المحلي الاجمالي خفض سعر صرف الليرة التركية (ارتفاع قيمة العملة المحلية الحقيقية).
- ٤- أما قيمة الاستيرادات فبلغت (1.34) بإشارة موجبة إذ كلما زادت الاستيرادات أدى الى خروج العملة الصعبة بسبب ارتفاع القيمة الحقيقية المؤثرة بذلك في زيادة عرض العملة الاجنبي داخل الاقتصاد التركي والمشتقة من الطلب على العملة المحلية.

المقترحات

- ١- تنويع مصادر الاستيرادات واعتماد عملات أجنبية أخرى بديلة عن الدولار الأمريكي لتقليل الطلب على الدولار والحد من التبعية الاقتصادية للدولار خاصة في مجال الاستيرادات الطاقة.
- ٢- تشريع قوانين لخلق بيئة جاذبة للاستثمار وتحسين مناخ الاستثمار داخل تركيا، لأنه عند انخفاض قيمة العملة المحلية لأية دولة فإن المستثمرين يهربون خارج تلك الدولة وبالتالي يؤثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية لتلك الدولة.
- ٣- المحافظة على السياسات الاقتصادية في مجال ضبط تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج، مع تبني سياسة نقدية مرنة لمواجهة التحديات الناشئة من ذلك، والتتبع اليومي المستمر لقيمة العملة المحلية انخفاضاً وارتفاعاً.
- ٤- العمل على ضبط مستوى العجز في الميزان التجاري لانه مطلب ضروري على المدى المتوسط من أجل مواجهة انخفاض قيمة العملة المحلية.

References

- [1] Neamah, Samir Fakhri (2002), The importance of exchange rates and their role in overcoming some economic crises, Iraq, a case study for the period from (1980-2001), Master Thesis, University of Baghdad. P. 4.
- [2] Hayman, David N. (1999), Economics, fourth edition, North Caroline State University. P. 812.
- [3] Ammari and Bou Nasser, Alaeddin Hakim (2015), The Impact of exchange rate fluctuations on the balance of payments Algerian (Case of Algeria), Master Thesis, Al-Arabi Tebsi University (Tebbe). P. 18.
- [4] Ajmi, Mohammed Abdulaziz (1978), International Economics, Egyptian Universities Publishing and Distribution. P.86.
- [5] Khalil, Sami, 1989, Money and Banking, Kuwait. P. 754.
- [6] Al-Hasnawi, Karim Mahdi (1987), Introduction to International Economics, Dar Al-Kotob for Printing and Publishing. P. 24.
- [7] Al-Nahal, Mohammed Yasser Zaidan (2016), The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Financial Performance of Banks Listed on the Palestine Stock Exchange, Master Thesis, Islamic University - Gaza/ College of Commerce, Department of Business Administration. P. 2.
- [8] An-Naama and Najeeb, Samir Fakhry, Dr. Shaima Mohammed (2013), The Impact of Exchange Rate Changes on Industrial Growth, A Standard Study of South and East Asian Countries According to the Industrial Classification for the Period (1990-2005), Al-Rafidain Development Journal, Volume (35) – No. (113). P. 239.
- [9] Safi, Mohammed Ibrahim Mohammed (2018), The most important determinants of the exchange rate in Sudan, using the following equations models (1980-2015), PhD thesis, Sudan University of Science and Technology. P. 25-26.
- [10] Hussein, Ali Salman Mal Allah (2008), The Role of Interest Rate and Foreign Exchange Rate in the Movement of

- International Financial Flows - Egypt and Japan - Case Study for the Period (1990-2005), Master Thesis, University of Baghdad, College of Administration and Economics. P. 27
- [11] Abdulnabi and Walid, Idi, no publication date, the Republic of Iraq, the Central Bank of Iraq, the General Directorate of Banking and Credit Control, foreign currency auction and its role in stabilizing the exchange rate of the Iraqi dinar. P. 2.
- [12] Abbas, Manal Atta Al-Mawla (2003), Exchange rate policies and their impact on economic stability in Sudan during the period (1990-2001), supplementary research for a master's degree, University of Khartoum / Institute for Development Studies and Research. P. 19.
- [13] Bouatrous, Abdulhaq (2000), The Impact of Exchange Changes on Domestic Prices, Journal of Human Sciences, No. 3, Constantine University, Algeria. P. 10.
- [14] Hashish, Adel Ahmed (2000), International Economic Relations, New University Publishing, Alexandria. P. 124. P. 130.
- [15] Hanafi, Mohammed Nazim Mohammed (1999), Problems of Determining the Exchange Rate and Valuating Currency, Egyptian General Book Authority. P. 96.
- [16] Marouf, Hoshier (2013), Analysis of the International Economy, Jarir Publishing and Distribution, Amman. P. 297.
- [17] Al-Ghalibi, Abdul-Hussain Jalil Abdul-Hussein (2011), Exchange Rate and Its Management in Light of Economic Shocks, Safaa for Publishing and Distribution, Amman. P. 91-93.
- [18] Hatem, Sami Afifi (2000), Studies in International Economics, Egyptian Lebanese Publishing and Distribution, Fifth Edition. P. 190-191.
- [19] Hashem, Mustafa Abdul-Raouf Abdul-Hamid (2010), Monetary Policy, Arab Renaissance Publishing and Distribution, Cairo. P. 55-56.

-
- [20] Hussein, Wagdy Mahmoud, no publication date, International Economic Relations, Egyptian Universities Publishing and Distribution, Alexandria. P. 156.
- [21] Al-Ani, Imad Mohammed Ali (1994), Changes in Dollar Exchange Rates and Their Implications, with special reference to the most important implications for Arab Foreign Trade, Master Thesis, University of Baghdad, College of Administration and Economics, Baghdad. P. 15.
- [22] Ali, Shaima Hashem (2008), The Impact of the Government Budget Deficit on the Foreign Exchange Rate - Japan - Case Study for the Period (1990-2005), Master Thesis, University of Baghdad. P. 38.
- [23] Abdulsalam, Reda (2011), International Economic Relations in the Shadow of the Global Economic Crisis, Al-Masrya Library, Al-Masry. P. 180.
- [24] Boualem, Moulay (2005), Exchange rate policies in Algeria, a standard study in the period (1990-2003), Master thesis, University of Algeria/ Faculty of Economic Sciences and Management Sciences/ Department: Economic Sciences. P. 16.
- [25] World Bank / <https://data.worldbank.org/>.
- [26] International Monetary Fund / <https://www.imf.org/external/arabic/index.htm>.
-